# بحث مجالات التعاون الزراعي بين بلادنا والولايات المتحدة الأمريكية

■ ،،كتب / منصور شايع

بحث الأخ محمد بشير رئيس الإتحاد التعاوني الزراعي أمس مع الملحق التجاري بالسفارة الأمريكية بصنعاء السيدة تنج واه مجالات التعاون بين بلادنا والولايات المتحدة الأمريكية في المجال الزراعي وسبل تقديم الدعم اللازم في مختلف الجوانب خاصة في ظل أزمة المشتقات النفطية وتحديدا الديزل التي يعتمد عليها المزارع بصورة أساسية في العملية الزراعية.

وفي الاجتماع قدم رئيس الإتحاد التعاوني الزراعي شرحا مختصرا عن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي جراء الأزمة الحالية التي تمر بها بلادنا والتي أدت إلى اختفاء مادة الديزل والتلاعب بأسعارها من خلال بيعها في السوق السوداء .

مستعرضا بعض المقترحات الخاصة بمعالجة انعدام مادة الديزل وارتفاع أسعارها في السوق.. مشيرا إلى وجود نحو ٢٨٠ ألف بئر ارتوازية على مستوى جميع المحافظات بأعماق تتراوح بين ٣٠٠ و٧٠٠ متر بحاجة إلى الطاقة لرفع المياه من هذه الأعماق .

منوها بأنه تم اقتراح عمل بطاقات خاصة بمادة الديزل توزع على المزارعين بعد تحديد احتياج كل مزارع ومزرعة منها وتحديد المحطات التي ستقوم بتوفير مادة الديزل للمزارعين حتى يستطيع المزارعون الحصول علية بدون عناء ، إلى جانب إنشاء خزانات احتياطية للديزل في المحافظات لمواجهة أي أزمات قد تحدث مستقبلا .

وقال بشير: اقترحنا تشكيل لجان للنزول الميداني إلى المزارعين للإطلاع على حجم الأضرار والمشاكل التي عانى ويعاني منها المزارعون جراء التلاعب بالديزل واقتراح التعويضات المناسبة لذلك .

كما تم استعراض قرار مجلس الوزراء رقم ١١٩ لعام ٢٠١١م الخاص بتوفير مادة الديزل للمزارعين والصيادين واتخاذ الإجراءات اللازمة بتوفير الديزل بالسعر الرسمي ٥٠ ريالاً للتر الواحد .

إلى ذلك أشار الأخ جواد العريفي رئيس الدائرة المالية بالإتحاد إلى بعض الإجراءات الفنية الخاصة بعملية توفير الديزل للمزارعين والمحافظات الزراعية التي بحاجة لتوفير الديزل بصورة مستعجلة حتى يستمر الموسم الزراعي بصورة طبيعية.

مشيرا إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات يبشر بوجود مشكلة حقيقية في توفير الغذاء من الحبوب والخضار والفواكه وبالتالي ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة إن وجدت، كما أن تلك الإشكاليات أثرت على عملية تصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج وحتى نقلها إلى الأسواق المحلية.. لذا فإن المستفيد ليس المزارع ولكنه الوسيط التجاري والذي يتحكم بالأسعار في السوق بشكل كبير .

من جانبها أشادت الملحق التجاري بالسفارة الأمريكية بصنعاء بالحلول والمقترحات المقدمة من الإتحاد الزراعي الخاصة بمعالجة النقص الحاصل في مادة الديزل وتوفيرها للمزارعين معبرة عن استعدادها للتعاون مع كل الجهود والجهات المعنية بحل هذه المعضلة التي تواجه المزارعين.

حضر الاجتماع الأخ عامر عبدالمجيد – مدير مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بصنعاء والأخ أحمد عبدالملك رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالإتحاد والاخ عبدالعزيز الأشول – رئيس دائرة الشئون الزراعية والأخت ماجدة باكحيل – رئيسة دائرة المرأة .

## مناقشة آلية توزيع الموظفين المستجدين على الهيئات والمؤسسات بإب

■ ،،إب /سبأ

**ناقش اجتماع بمحافظة إب أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله الحجري آلية توزيع الموظفين المستجدين على المكاتب والهيئات والمؤسسات بالمحافظة.**

**وفي الإجتماع الذي ضم مدراء المكاتب والمؤسسات أكد المحافظ الحجري ضرورة استيعاب الشباب ورفد وحدات الخدمة العامة بكفاءات شابة قادرة على العمل والعطاء والإنتاج.**

## انخفاض القروض والتسهيلات المصرفية بنسبة ١,٣٪

■ ،،خاص/الثورة

**سجلت القروض والتسهيلات المصرفية خلال شهر يوليو٢٠١١م للقطاعات الاقتصادية انخفاضا بنحو ٦,٨ مليار ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ١,٣٪ .**

**واظهرت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني انخفاض القروض والتسهيلات إلى ٥٠٩,٤ مليار ريال في نهاية شهر يوليو٢٠١١م مقابل ٥١٦,٢ مليار ريال في نهاية يونيو ٢٠١١م .**

**وتوزعت القروض والتسهيلات على عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية ،وخصوصا قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والأسماك والبناء والتشييد فضلا عن عدد من الأنشطة الأخرى .**

**وبينت الإحصائية أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت ١٨٨,٨ مليار ريال مقابل ١٨٠,٩ مليار ريال . فيما بلغت القروض والسلفيات متوسطة وطويلة الآجل ٦١,٢ مليار ريال مقابل ٦١,١ مليار ريال خلال نفس الفترة . بالإضافة إلى استثمارات البنوك الإسلامية البالغة ١٧٥,٨ مليار ريال مقابل ١٨٨,٤ مليار ريال .**

## اختتام الدورة التدريبية للمشاريع الصغيرة للشباب في مأرب

■ ،،الثورة/ ياسر الشوافي

**ضمن الدورات التدريبية المتتالية التي تقيمها مؤسسة حلول التنموية الاجتماعية الدورات التدريبية المتتالية الخاصة بالتدخلات الاستشارية للرفع من مستوى المشاريع الصغيرة المقامة مع شباب محافظة مأرب حيث انطلقت يوم أمس الأول الدورة التاهيلية الاستشارية الثالثة للشباب محافظة مأرب..والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة ٩- ١١ أكتوبر ٢٠١١م بمحافظة مأرب . وشارك فيها أكثر من ٥٠ شاب من أبناء المحافظة والذين عبروا عن سعادته عن هذا الدورة والتي استفادو منها كما وتمنوا ان يتم هناك الكثير من هذه الدوات التي يجب أن تنظمها مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، شاكرين بذلك مؤسسة حلول التنموية الاجتماعية والوكالة الأمريكية على هذه الدورة.**

**وفي تصريح لـ"الثورة" أكد الأستاذ إبراهيم الشامي رئيس مؤسسة حلول بأن التدخلات الاستشارية تأتي في إطار مشروع مبادرة بناء الذي تنفذه المؤسسة بالشراكة مع الوكالة الأمريكية USAID في محافظة مأرب والتي تسعى المؤسسة من خلاله للإسهام في الحد من الفقر والبطالة في أوساط الشباب عن طريق تنمية قدرات الشباب الإنتاجية وتمكينهم اقتصادياً من إقامة مشاريعهم الخاصة الصغيرة، تقوم مؤسسة حلول باحتضان كل المشاريع تنموياً وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية والقانونية والخبرات التي تضمن نجاح واستمرارية كل المشاريع لتتحول من فكرة إلى مشروع ومن ثم منشاة قابلة للتطوير.**

# ٤,٨ مليار دولار الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني في يوليو ٢٠١١م

■ ،،خاص/الثورة

سجلت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني في نهاية شهر يوليو٢٠١١م ارتفاعا بنحو ٨٢,٩ مليون دولار وبنسبة ١,٧٪ .

وقال تقرير صادر عن البنك إن الأصول الخارجية ارتفعت إلى ١٠٣٦,٧ مليار ريال تعادل ٤٨٤٨,٧ مليون دولار تغطي ٥,٩ شهر من الواردات مقارنة مع ١٠١٨,٩ مليار ريال تعادل ٤٧٦٥,٨ مليون دولار تغطي ٥,٨ شهر من الواردات في يونيو٢٠١١م .

ولفت التقرير إلى أن الثبات النسبي في الأصول الخارجية يعود إلى ترشيد فاتورة المشتقات النفطية التي يقوم بتغطيتها البنك المركزي اليمني .

وكانت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني في شهر يوليو٢٠١٠م نحو ١٣٧٤,٣ مليار ريال تعادل ٥٧٢٦,٩ مليون دولار .

# نمو متزايد للشركات في الطلب على مراجع الحسابات الخارجي

■ ،،خاص/الثورة

كشفت دراسة علمية حديثة إن هناك نموا متزايدا من الشركات في الطلب على خدمات مراجع الحسابات الخارجي من أجل القيام بتأكيدات ، وكذلك القيام بأعمال المراجعة الداخلية.

وأظهرت الدراسة التي أعدها الدكتور منصور الاديمي أستاذ المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء أن الشركات والمنشآت التي تستعين بمراقب الحسابات سواء استعانة كلية أو جزئية للقيام بالمراجعة الداخلية أو التأكيد عليها ،بلغت ٢٣٥ شركة وبنسبة ٥٨,٨٪ من العينة التي شملتها الدراسة .

وأوضحت أن هناك ١٣٪ من الشركات من أصل ٤٠٠ شركة تستعين كليا بمراقب الحسابات في المراجعة الداخلية في حين أن ٤٥,٧٥٪ من الشركات تستعين بمراقب الحسابات استعانة جزئية في المراجعة الداخلية .

كما أظهرت الدراسة عدم تأثير لحجم النشاط على درجة الاستعانة بالمراجع الخارجي ،سواء على مستوى بيانات حجم النشاط أو على مستوى آراء مفردات العينة .في حين تم قبول الفرضية الفرعية ٢/٢ والتي تقضي بوجود تأثير لحجم رأس المال على قرار الاستعانة بمراقب الحسابات لتقديم خدمات في المراجعة الداخلية .

وأكدت الدراسة أن ارتفاع تكاليف إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية يعتبر حافزا رئيسيا للشركات على الاستعانة بمراقب الحسابات لتقديم خدمات في المراجعة الداخلية .

ولفتت إلى أن الاستعانة بمراقب الحسابات لتقديم خدمات تأكيدية في المراجعة الداخلية قد فتحت آفاقا جديدة أمام مراقب الحسابات ،ووسعت من سوق الأعمال في مجال المراجعة .إلا أن استعانة ما يقارب من ٦٠٪ من الشركات بمراقب الحسابات قد يشكل تهديدا على استقلالية المراجع الخارجي . ولذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة وضع تشريع ينظم العلاقة – على ضوء المتغيرات الجديدة – بين مراقب الحسابات والشركات من أجل عدم التأثير على الاستقلالية .

كما أوصت بوضع قيود للمراجع الذي يقوم بمراجعة شركة معينة وتقديم خدمات في مجال المراجعة الداخلية ، لأنه لا يصح أن يراجع ما قام بإنجازه . وكذا الحظر على مراقب الحسابات من المشاركة في إدارة الشركات التي يقدم لها خدمات في المراجعة الداخلية ، أو في الأعمال الاستشارية لتلك الشركة. بالإضافة إلى فرض الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمراجعين الدوليين ، وكذلك المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمراجعين حول الاستقلالية وآداب وسلوك المهنة .

وفي ما يتعلق بالمؤسسات والشركات فقد أوصت الدراسة بأن تعزز المنظمات والشركات والمؤسسات من فعالية وكفاءة نظام المراجعين الداخلية لديها .وإعادة النظر في هيكل الأجور المخصصة للعاملين في مراجعة الإدارة الداخلية ،خصوصا أن مفردات العينة قد أجمعت على أن أجور العاملين منخفضة ولا تعتبر محفزا .

وأوصت بأن الشركات يجب أن تستفيد من المزايا التي تقدمها مكاتب المراجعة في تحقيق مستوى عال من كفاءة وفاعلية أنظمتها الرقابية الداخلية ، خصوصا وأن أكثر من ٤٠٪ من الشركات لا تستعين بمراقب الحسابات ولو جزئيا في التأكيد على المراجعة الداخلية .

كما شددت على ضرورة أن تعتمد الشركات والأنشطة التخصصية والمعقدة في الأعمال محددا أساسيا للاستعانة بالمراجع الخارجي ،فعدم اعتماد ذلك يجعل هذه الشركات أقل تركيزا في تأدية أعمالها المعقدة والانشغال في إدارة المراجعة الداخلية .

وفيما يتعلق بمكاتب المراجعة أوصت الدراسة بأن على المراجعين الخارجيين تطوير مهاراتهم وقدراتهم في تأدية أعمال المراجعة الداخلية ،وإعادة النظر في تأهيل مكاتبهم للقيام بدور أكبر في هذا المجال .وكذا مراعاة المحافظة على الاستقلالية ، ورفض أي أعمال تتعارض مع أو تخل بمبدأ الاستقلالية مهما كانت العوائد مغرية .

### نفذ خلال النصف الأول من العام الجاري ١٢١٩ مشروعاً بتكلفة ٢١٠ ملايين دولار

# خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية للعام الجاري تركز على المشاريع التي تساهم في مكافحة الفقر وتحسين معيشة الفقراء

■ ،،تقرير/ أوسان الكمالي

بلغت المشاريع التنموية التي نفذها وطورها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م (١.٢١٩ مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب ٢١٠ ملايين دولار) وتمثل حوالي ٧٩,٥٪ من إجمالي عدد المشاريع المُرجحة في خطة العام الجاري ٢٠١١ (والبالغ عددها ١.٥٣٤ بكلفة تقديرية ٢٤٥ مليون دولار).

وأوضح الصندوق الاجتماعي للتنمية أنه واصل عملياته رغم الظروف الصعبة الراهنة التي تمر بها البلاد.. مؤكداً أن الأزمة أثرت على مسار تنفيذ مشاريعه ،وتمثل ذلك في التراجع الذي حدث في عدد المشاريع التي تمت دراستها وتطويرها في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م والبالغة (٣٧١ مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب ٦١,٧ مليون دولار) لتصل إلى مرحلة التنفيذ مقارنةً بـ ٨٤٨ مشروعاً بكلفة تقديرية تتجاوز ١٤٨,٥ مليون دولار نفذها الصندوق في الربع الأول، وأرجع ذلك الانخفاض إلى حذر الصندوق من احتمال انحسار التمويل للمشاريع.

وقال الصندوق في بيان له صدر حديثاً وأنه عادةً ما يقوم باستكمال تطوير مشاريع الخطة في النصف الأول من العام وذلك للبدء في التنفيذ الميداني. كما تواصل العمل في المشاريع الجاري تنفيذها مع حدوث توقف بنسبة ١٨٪ منها (غالبيتها مشاريع في المراحل الأولى من التنفيذ).

وأكد الصندوق أن برامج ومؤسسات التمويل الأصغر التابعة للصندوق في مختلف محافظات الجمهورية مستمرة في تقديم خدماتها للمستفيدين رغم وجود مصاعب في تسيير العمل- باستثناء برنامج أبين الذي اضطر لنقل مكتبه إلى مدينة عدن، حيث يواصل البرنامج عملياته بصورة محدودة، ويقوم بالبحث عن عملائه في مناطق النزوح لتقديم المساعدة لهم في ظل الظروف الراهنة.

وكان مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أقر مطلع العام الجاري خطته لهذا العام وذلك بمبلغ إجمالي قدره ٢٤٥ مليوناً و٤٠٠ الف دولار ،وشملت الخطة تنفيذ الف و٥٣٤ مشروعا تتوزع على كافة محافظات الجمهورية في مختلف البرامج الإنمائية والتنموية وكذا على مستوى العديد من القطاعات.

وتتركز أهم توجهات الصندوق في خطة العام الجاري على الاستمرار في المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء وبمشاركتهم في التدخلات القطاعية المختلفة، وتعزيز دور الصندوق في إطار شبكة الأمان الاجتماعي في إطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر، والمساهمة في زيادة وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، ومساندة جهود الدولة لتعزيز اللامركزية وتطوير الحكم المحلي، ونقل المعرفة وتطوير البرامج الريادية والتجريبية من خلال الشركاء.